

المحاضرة الخامسة : آثار الفساد الإداري والمالي

تمهيد:

يعدّ الفساد الإداري والمالي ظاهرة من عالمية منتشرة بصورة سريعة في نواحي الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتختلف درجة انتشاره تبعاً لتطور مؤسسات الدولة، فانتشاره في المفاصل الحكومية للدولة يعرقل خطط وبرامج التنمية وسير الأداء الحكومي وانجاز الوظائف وتقديم الخدمات مما يؤدي إلى عجز المؤسسات الحكومية عن تنفيذ مشاريع التنمية. ويمثل الفساد الإداري والمالي أحد التهديدات الرئيسية للأجهزة الإدارية، إذ أنه يوقع اختلال في الجهاز الإداري الذي يصيبه ويمنعه من القيام بالوظيفة التي وجد من أجلها. إنّ الآثار المدمرة للفساد الإداري والمالي ليست مجرد قضية أخلاقية بل أن لها تأثيراتها السلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

1- تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية :

نجد تدني الوضع الأمني والاستقرار الاجتماعي بسبب تفشي الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغيرها فهو يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع ،وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانحيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. ونتيجة لانخفاض إيرادات الدولة بسبب الفساد الإداري والمالي ينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي ويؤثر على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، بالإضافة إلى تدني الخدمات بكل أشكالها مثل :الصحة ، التعليم ، النقل ، الضمان الاجتماعي.

2- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية :

يؤدّي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة.

- هروب رؤوس الأموال المحلية الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها ولفشل في جذب الاستثمارات الخارجية.

- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية ، وزيادة الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

- تفاقم وعجز الموازنة من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب ، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة وهي ممارسة يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشئ لها ، مما يؤدي إلى ضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.

- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وتضييع فرص والنمو والازدهار.

3- تأثير الفساد على النظام السياسي:

للفساد آثار سلبية على النظام السياسي من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته تتجلى فيما يلي:

- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

- إن الفساد الإداري المالي يوجب الصراع السياسي ، ويزيد من الهوة بين الحاكم والمحكوم واتساع فجوة عدم الثقة بين الرئيس والمرؤوس أو المواطن والحكومة مما يضعف النظام السياسي ،

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص ، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

- من أسباب العنف واللجوء إلى الثورات المسلحة تأثير الفساد الإداري والمالي على نظام الحكم الذي يلعب بمصير الشعوب ويدفع بها إلى المجهول مع ما يصحب مثل هذه الأزمات من المشاكل لا نهاية لها على كل الأصعدة ليس السياسة منها فقط ، بل تتعداها إلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

- عدم المشاركة في الانتخابات وتشكيك في النتائج وعدم تطبيق البرامج الحكومية والطعن في السياسات العامة ويؤدي إلى اضعاف الأنظمة وهشاشتها مما يخلق حالة عدم الاستقرار والسعي نحو الإطاحة بالحكومة القائمة.

- شعور الفئات المحرومة والضعيفة بالظلم والاستغلال مما يدفعهم للعنف والثورة على الأنظمة القائمة المسببة للفساد.

فالعلاقة عكسية ما بين الفساد الإداري وأداء الأجهزة الحكومية ، فانتشاره يقلل من فعالية وكفاءة هذه الأجهزة ويتسبب في إيقاف نموها ودورها في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة .